اسباب انهيار نظام الذهب:

1-تراجع انتاج الذهب

2-سوء توزيع الذهب حيث ان ثلثي الذهب في العالم كان من نصيب امريكا

3-المشاكل السياسية وعدم الاستقرار السياسي

النظام الورقي:

يعتمد على اصدار عملات ورقية تحت سلطة نقدية متمثلة بلمصرف المركزي دون الحاجة الى غطاء ذهبي

فقد كان نظام الصرف الذهبي يعتمد على تغطية الاصدار النقدي بكمية متفق عليها من الذهب او العملات القابلة للتحويل مع الدول المستَعمِرة اما في النظام الورقي فإنه يعتمد بشكل اساسي على الانتاج.

خصائص النظام الورقي:

1-الاصدار يعتمد على حجم الانتاج من السلع والخدمات وكمية العملات القابلة للتحويل.

2-حدد المشرع قيمة الورقة النقدية الواحدة، واعطاها القوة القانوينة الازمة للابراء والوفاء بالالتزامات.

3-تدخل السلطة النقدية لكي تحدد حاجة النشاط الاقتصادي ولهذا سميت بالقاعدة المدارة(تدار من قبل الدولة)

آلية عمل القاعدة الورقية:

هذه القاعدة لاترتبط بالذهب فهي بحاجة لتغطية من الانتاج وبالتالي تصدر الدولة النقود الورقية عندما تدعي الحاجة الى زيادة النقود كحالات العجز والركود، وتسحبها في حالة التضخم

وبالتالي اصبحت كمية النقود المصدرة والموجودة هي وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية من قبل الدولة.

كمية النقد = مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة / سرعة التداول النقدي

وبالتالي سرعة التداول النقدي هو مؤشر يدل على عدد المرات التي ينتقل فيها المال من فرد او كيان لآخر خلال فترة زمنية معينة.

زيادة الانتاج = زيادة الاصدار النقدي (لتلبية متطلبات السيولة)

زيادة الاصدار النقدي بشكل كبير يؤدي الى التضخم

الانتاج (السلع والخدمات) اكبر من الاصدار النقدي يؤدي الى حدوث الركود الاقتصادي.

ايجابيات قاعدة الاوراق النقدية:

1-ارتبطت قيمة النقود بالانتاج بعد ان كانت مرتبطة بانتاج الذهب فقط واصبح بالامكان التحكم بقيمة العملة من قبل الدولة.

2-اصبحت الدولة قادرة على التدخل واستخدام النقد لتشجيع الاستثمار ومعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والركود وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول الى التوازن.

سلبيات قاعدة الاوراق النقدية:

1-استخدام اداة الاصدار النقدي من قبل الدولة لتمويل العجز في **الموازنة العامة** وهذا يؤدي الى دوث التضخم.
2-عدم الاصدار الكفؤ للنقود يؤدي الى التضخم وبالتالي تزايد التفاوت بين البطقات الاجتماعية ممايؤدي الى سوء في توزيع الدخل.
3-تحتاج السلطة النقدية الى الخبرات الازمة لاصدار النقد والا ستتحول الى اداة تدخلية لاتحقق الاهداف المرموقة اليها.

الموازنة العامة:

تعرف الميزانية بشكل عام على أنَّها توقع للإيردات والنفقات خلال فترة زمنية، والموازنة العامة للدولة هي عبارة عن تقرير مالي يتضمن التوقعات في الإيرادات والنفقات لسنة مالية كاملة، ويتم إصدارها بشكل سنوي من قبل وزارة المالية في الدولة

نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

بسبب الحاجة الى نظام دولي ينظم العلاقات الاقتصادية والمالية عقد مؤتمر عام 1944 في الولايات المتحدة الامريكية وتم الاتفاق على :

1-انشاء صندوق النقد الدولي والذي يعمل على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية .

2-اعتبار الدولار مقياس عام وعملة رائدة لارتباطه بالذهب (كل 35$ = 1 اونصة)

3-يتم تبادل العملات على اساسا مقارنة كل عملة باالدولار الامريكي.

4-على المصرف المركزي لكل دولة المحافظة على قيمة عملتها امام الدولار من خلال التدخل في السوق.

تزاودت المخاوف من هيمنة الدولار الامريكي على السوق العالمي حيث انه تم تطبيق نظام **سعر الصرف الثابت** (العملة متغيرة والدولار ثابت)

تم التوجه الى التفكير في نظام **سعر الصرف المتغير** (اي عدم ربط العملة بالدولار)

وبالتالي **تعويم العملة** اي سعر الصرف يتبع للعرض والطلب